السفير

الخميس 28 -08-2008 العدد 11085

9

الهيئة المنظمة للاتصالات تطلق تقريرها السنوي

باسيل: خصخصة الخلوي ممكنة قبل الانتخابات النيابية

شحادة: زيادة اختراق الشبكة ١٠٪ ترفع نمو الناتج ١٪

أكد وزير الاتصالات جبران باسيل أن شبكة الهاتف الخلوي بوضعها الراهن لا تتحمل زيادة إضافية في عدد المشتركين، لا سيما أن نوعية الخدمة أصبحت سيئة للغاية، بسبب الضغط الحاصل عليها، في ظل وجود السياح بأعداد كبيرة. ولفت إلى أن الخصخصة ممكن أن تتم قبل الانتخابات النيابية المقبلة إذا ما تم الاتفاق على دفتر الشروط وتوافرت القناعة السياسية عند كل الأطراف.

من جهته، وعد رئيس الهيئة المنظمة للاتصالات الدكتور كمال شحادة بنقلة نوعية في قطاع الاتصالات خلال عشرة أشهر «تساوي فعلياً قفزة لعشر سنوات إلى الأمام، في حال إنشاء شركة اتصالات لبنان وإنجاز عملية خصخصة شبكتي الخلوي في هذه الفترة».

كلام باسيل وشحادة جاء خلال لقاء نظمته الهيئة في مركز «بيال» أمس، لعرض إنجازاتها وخططها المستقبلية تحت عنوان «خطوات ثابتة نحو تحرير سوق الاتصالات في لبنان»، وأطلقت خلاله تقريرها السنوي، بحضور وزير الداخلية والبلديات زياد بارود، وزير الاتصالات السابق مروان حمادة، عدد من النواب، رئيس مجلس القضاء الأعلى القاضي أنطوان خير، المدير العام في وزارة العدل عمر الناطور، المدير العام لوزارة الاتصالات رئيس «أوجيرو» بالوكالة الدكتور عبد المنعم يوسف، رئيس محكمة الاستئناف في بيروت القاضي مروان كركبي، وعدد من موظفي الهيئة ووزارة الاتصالات والمعنيين بشؤون قطاع الاتصالات في القطاعين العام والخاص، وممثلين عن جمعيات حماية المستهلك.

بعد كلمة ترحيبية من أمين سر الهيئة المدير الإداري أمين مخيبر، أشار باسيل إلى أن الظروف السياسية التي كانت قائمة لم تسمح للجميع بالقيام بدورهم كاملاً نتيجة عدم تطبيق القانون ٤٣١.

وأكد أن الوزارة على تفاهم تام مع «الهيئة المنظّمة للاتصالات» بخصوص السياسة العامة لتحرير قطاع الاتصالات في لبنان، مؤكداً دعمه استقلالية الهيئة وتوفير الإمكانات المالية اللازمة لها كي تقوم بالمهام الموكلة إليها بموجب القانون.

وشدد على أن خصخصة الهاتف الخلوي أمر بديهي وأساسي، «ولا أحد يناقش فيه، باعتباره أمراً أساسياً بالنسبة إلى الدولة، والسير بالمسار الإصلاحي بموجب باريس ٣».

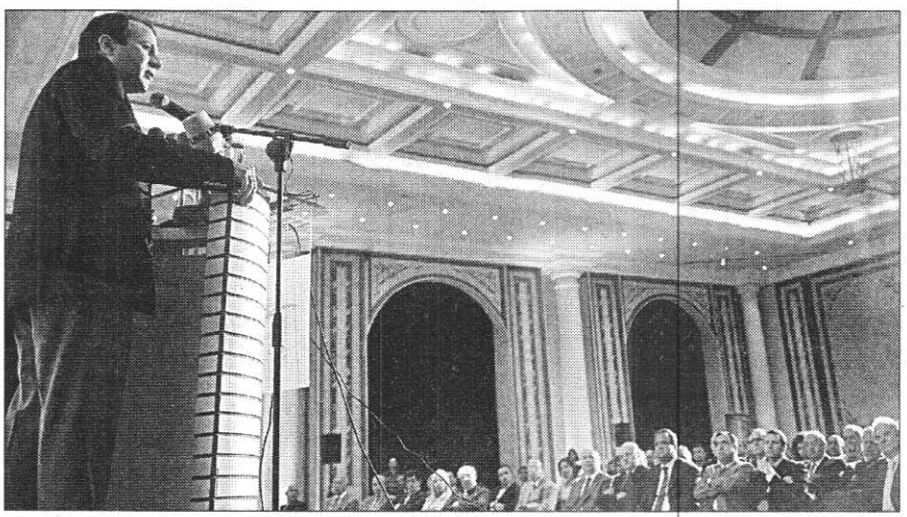

باسيل متحدثا وتبدو مقدمة الحضور (علي علوش)

وعن تحرير القطاع، لفت إلى أن الوزارة متفقة مع الهيئة على تشجيع القطاع الخاص على ضخ مزيد من الاستثمارات والاستفادة من المهارات اللبنانية الموجودة في الخارج. وأكد أنه مطلع أيلول المقبل سيكون لدى الوزارة سعات إضافية تؤمن للسوق كل ما هو مطلوب.

وفي موضوع شركة «ليبان تيليكوم»، قال باسيل: «هذا ليس خياراً، بل نص عليه القانون، وعلينا تطبيقه، لكنه ينتظر التعيينات التي يجب أن تضعها في إطارها السياسي كي تتم، ونتمنى أن تكون الكفاءة هي الأساس، وسنعرض على مجلس الوزراء أهمية إجراء التعيينات».

كما أوضح أنه سيتم الإعلان عن أول إنجاز مشترك مع الهيئة وهو إطلاق مركز الاتصال الدولي، طالباً من الذين تقدموا بالطلبات «أن يستعدوا قريباً لأن طلباتهم ستبت».

شحادة

بدوره، اعتبر شحادة أنه حان الوقت لتبني وتنفيذ خطة الهيئة لتحرير قطاع الاتصالات اليوم قبل الغد، لافتاً إلى أنها ترتكز على ٣ محاور متوازية الأهمية والأولوية، تشمل تحرير قطاع الهاتف الخلوي، تحرير وتطوير خدمات «الحزمة العريضة» وتوزيعها، وترخيص المشغل التاريخي «اتصالات لبنان».

وأوضح أن «اجتذاب الاستثمارات وخلق فرص العمل في قطاع الاتصالات مسألتان تحتلان المرتبة الأولى في سلم أولويات سياسة الحكومة اللبنانية، مذكراً بأن «معدلات الاختراق متدنية (فهي لا تتخطى ٢٠ في المئة في سوق الهاتف الثابت، و٣٠ في المئة في سوق الهاتف الخلوي)، بالإضافة إلى تدني عدد الخدمات المتوافرة ونوعيتها، وتأخير تقديم الخدمات الجديدة، ونسبة السعر إلى الجودة.

ولفت إلى أن التجارب الدولية أثبتت أن اختراقاً إضافياً في استخدام «الحزمة العريضة» بواقع ٢٠ في المئة يخلق نمواً نسبته ٠,٦ في المئة في الناتج المحلي المجمل، في حين أن كل زيادة نسبتها ١٠ في المئة في معدلات استعمال الهاتف الخلوي في الدول النامية تؤدي إلى زيادة النمو ١,٢ في المئة في الناتج المحلي».

وإذ أعلن بالمناسبة إطلاق موقع الهيئة الإلكتروني الجديد (www.tra.gov.lb)، بحلة جديدة مطورة، قال شحاده «إن كل ما حققناه حتى اليوم نعتبره مرحلة تأسيسية. غير أن ما نطمح إليه هو أكثر بكثير من الواقع الحالي».

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"